الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٣٦**

الإثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو العطا (مصر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٩ و ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/70/3)

مذكرة من الأمين العام (A/70/140)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال، أود أن أُشير إلى أنه عملا بالقرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر النظر في البند ٩ من جدول الأعمال برمته في جلسة عامة، على أساس أن تتولى اللجنة الخامسة معالجة الجوانب الإدارية والبرنامجية والمتعلقة بالميزانية.

وفي الجلسة ذاتها، أحاطت الجمعية علما بالتوضيح الذي يفيد بأنه، عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ القاضي بالنظر في البند ٩ برمته في جلسة عامة، ستنظر اللجان الرئيسية المعنية في الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول من التقرير (A/70/3) في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها بالفعل كي تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأنها.

وفي ما يتصل بالبند ١٤ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنه عملا بالقرار ٢٧٠/٥٧ باء، قررت الجمعية العامة أن تنظر، في إطار هذا البند، في فصول التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بطرق من بينها مشاركة رئيس المجلس في مناقشاتها.

أعطي الكلمة الآن لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سعادة السيد أوه جون، لعرض تقرير المجلس.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

السيد أوه جون (جمهورية كوريا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقدم إلى الجمعية العامة عن عام ٢٠١٥ (A/70/3). لقد كانت هذه السنة هامة ومثمرة للغاية على صعيد عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يضع أساسا متينا لدورة المجلس لعام ٢٠١٦.

وقبل أن ألقي الضوء على بعض النتائج والرسائل الرئيسية لدورة عام ٢٠١٥، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على النجاح الباهر لمؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في الشهر الماضي، وعلى اعتماد خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وسيتعين على هيئاتنا ومحافلنا الحكومية الدولية، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، العمل معا بشكل وثيق لدعم تنفيذ الخطة الجديدة.

ويتمثل شرط هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضرورة أن تضع الدول الأعضاء سياسات متكاملة تعزز النظر على نحو متوازن في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما من شأنه ضمان التآزر عبر القطاعات المتعددة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ملتزم بدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى لتحقيق تكامل السياسات وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمكنني أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أنه جرت تعبئة منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك اللجان الفنية والإقليمية واللجان الأخرى وهيئات الخبراء، من أجل تحقيق هذه الغاية.

في دورتنا لعام ٢٠١٥، واصل المجلس دعم عملية الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الموضوع الرئيسي: ”إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات“. وقد استندنا إلى الخبرة المكتسبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتي بينت أن الأهداف الإنمائية تُترجم إلى نتائج بأقصى قدر من الفعالية عندما تدعمها سياسات شاملة ومتكاملة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أربع رسائل رئيسية من دورة عام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولا، إن التحديات الإنمائية المتزايدة التعقيد تتطلب استجابات منسقة ومتكاملة على صعيد السياسة العامة. وذلك لا يقتضي مجرد تعميق التعاون على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، ولكن أيضا تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ثانيا، من الضروري وجود مؤسسات قوية وقابلة للتكيف وشاملة للجميع على جميع المستويات من أجل تحسين التنسيق والتكامل. ثالثا، إن تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية للوفاء بمتطلبات الخطة الجديدة. وهذه الشراكة العالمية يجب أن تقوم على أساس فهم واضح لأدوار ومسؤوليات جميع الشركاء، على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن القطاعين العام والخاص. وأخيرا، سيكون من المهم للغاية تنفيذ عملية متابعة فعالة وشاملة للجميع لكفالة نجاح خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد أن تدعم الأدلة المستقاة من التجربة واستخدام البيانات المتابعة والاستعراض.

ومن خلال دورة عام ٢٠١٥، نفذ المجلس بجدية تدابير إصلاحه المنبثقة عن تعزيز الجمعية للمجلس، وعالج طائفة واسعة من المواضيع وجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية من خلال عقد حوار تطلعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل، واستعداد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها؛ وتطبيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على إيجاد فرص عمل وتوفير العمل اللائق؛ والنهوض بتمويل التنمية؛ وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة؛ وإجراء استعراض لموضوعه الرئيسي، بما في ذلك من خلال

عروض وطنية طوعية بشأن متطلبات إدارة عملية الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة؛ والنظر في دور وسمات الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وإدراج وجهات نظر الشباب في الحوار الدولي بشأن التنمية.

ويسرني بصفة خاصة أن عملنا قد تُوج بالجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥، والذي شمل عقد اجتماع وزاري لمدة ثلاثة أيام للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأسهم ذلك الاجتماع إسهاما كبيرا في جهودنا الجماعية الرامية إلى الانتقال إلى الخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠. وقد رسخ الاجتماع الثاني للمنتدى، برعاية المجلس، مكانة المنتدى بوصفه منبرا للحوار والتوجيه السياسي، وعززت المناقشات التي دارت خلاله رؤيتنا للمنتدى بعد عام ٢٠١٥.

كما أود أن أشيد بالمساهمة القيمة جدا التي تقدمها منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ككل. وكان مما مكن المجلس من المشاركة على مستوى رفيع في المساعدة على تشكيل ملامح الخطة الجديدة التنسيق المتزايد بين الأجزاء المكونة له، وهي تحديدا، اللجان الفنية والإقليمية واللجان الأخرى وهيئات الخبراء.

وستكون دورة عام ٢٠١٦ حاسمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما نتصدر تنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي. فمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة واستعراض تمويل التنمية، والذي صدر به تكليف بموجب خطة عمل أديس أبابا، سينعقد للمرة الأولى خلال تلك الدورة. وسيشمل ذلك عقد اجتماع خاص رفيع المستوى للمجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويعبر الموضوع السنوي لعام ٢٠١٦: ”تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“، عن التزام المجلس بالتصدي للمهمة الصعبة التي تنتظرنا. ونحن على استعداد للمواءمة بين ما نقدمه من دعم فني وتنظيمي للتنمية المستدامة. وسيكفل المجلس أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجميع أجزاء واجتماعات دورة عام ٢٠١٦ إسهامات قيمة لدعم هذه المهمة. وستكون منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأكملها بمثابة منبر فعال ومتماسك ومتناغم من أجل تحقيق نتائج ملموسة لصالح البشر والكوكب.

وبالنيابة عن مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أود أن أعرب عن امتناني على التعاون والدعم القويين من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونتطلع إلى استمرار التعاون والمشاركة في دورة عام ٢٠١٦.

السيد ماندافيا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتجسد المنظمة ثقة البشرية في تغليب الحوار على الحرب وفي تغليب التقدم الجماعي على المكاسب الفرديّة. وفيما تحتفل المنظمة بالذكرى السنوية السبعين لها، فإن العقيدة التي تأسست عليها والمتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان للجميع قد باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويضطلع المجلس بدور هام بوصفه هيئة رئيسية للتنسيق ومناقشة السياسات وتقديم التوصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما ننتقل إلى خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وهي نموذج جديد رائد للعمل على صعيد الأبعاد الثلاثة للنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، سيكون لأداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهامه بفعالية المزيد من

الأهمية. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يجدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي شبابه ليصبح عملي المنحى بقدر أكبر وأكثر أهمية بالنسبة للسياسات وأقدر على الاستجابة لخطة التنمية الجديدة.

ونحن ممتنون على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥ (A/70/3). ويعدد التقرير بشكل مفيد أنشطة المجلس خلال تلك الفترة. ونشيد بالرئيس المنتهية ولايته وأعضاء المكتب على إدارتهم لأنشطة المجلس. وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى الممثل الدائم لجمهورية كوريا على توليه الرئاسة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأؤكد له دعمنا الثابت له ولمكتبه في عملهما.

لقد كان من بين المناقشات الهامة التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة الماضية الحوار حول تحديد الموقع الذي يتعيّن أن تتبوّأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل – وقد زادت أهمية هذه المناقشة بوصفها أحد مواضيع الساعة بسبب خطة التنمية الجديدة. ونشيد بجهود الممثلة الدائمة لكولومبيا على قيادتها للحوار ونرحب بالممثلة الدائمة للأرجنتين بوصفها الرئيس الجديد للحوار في هذا العام.

وكما أكد رئيس وزراء الهند، دولة السيد ناريدرا مودي، في خطابه أمام الجمعية العامة في هذا العام،

> ”إن الرؤية وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) رؤية سامية، وأهدافها شاملة بنفس القدر. إنها تعطي أولوية لمعالجة المشاكل التي استمرت خلال العقود الماضية، وتُجسد فهمنا المتطور للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.“ (A/70/PV.4، صفحة ٢٢).

وقد كانت الهند مشاركة رئيسية ونشطة في العملية التي أدت إلى اعتماد الخطة الجديدة التي تقع في صلبها مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وكانت الهند صوتا لجميع البلدان النامية في المفاوضات. ونحن نتطلع الآن إلى العمل عن كثب مع جميع الوفود لكفالة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ نصا وروحا. وفي سياق تحقيق هذا الهدف، سيؤدّي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً محورياً. ونتوقع تصدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديات التنمية المستدامة وهو ما يُنظر إليه، من منظور القضاء على الفقر، بوصفه غايتنا المحورية والرئيسية. والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، والذي يشمل توفير المرافق الأساسية اللازمة للعيش الكريم مثل الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والصحة الجيدة ومحو الأمية والنقل وأن يجد المرء سقفا يحميه، يندرج عن حق في صميم خطة عام ٢٠٣٠.

ونتوقع أن يعطي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع في البلدان النامية وأن يعزز، تحقيقاً لتلك الغاية، الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لكي تصبح أكثر جدوى. ونتوقع أيضاً أن يتناول المجلس مسألة تدهور البيئة وتغير المناخ على نحو عاجل، مع التركيز على إصلاح أنماط الاستهلاك غير المستدامة في البلدان المتقدمة النمو وتعزيز الدعم المالي والتكنولوجي المقدم إلى البلدان النامية في تحويل اقتصاداتها تدريجيا نحو سبل أكثر استدامة.

وسيسهم نجاح الهند في الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي من أجل القضاء على الفقر إسهاماً كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميا. وسيترتب على عملية القيام بذلك توفير تكنولوجيات وسبل تؤدي إلى تقدم يمكن تقاسمه مع البلدان النامية الأخرى ليتسنى لها أيضا تحقيق التنمية المستدامة.

إن الهند ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان حياة كريمة لجميع أبناء شعبها. وتحقيقاً لهذه الغاية، جددت حكومة رئيس الوزراء مودي جهودها الرامية إلى وضع الهند مجددا على مسار النمو المرتفع، وتشجيع التنمية الصناعية التي توفر الكثير

من فرص العمل – بما في ذلك من خلال التنمية السريعة لمهارات شبابنا – والإدماج المالي، وحماية الأطفال من الإناث ورعايتهن اجتماعيا، والإصلاح الزراعي وإطلاق حملة كبيرة من أجل تحسين النظافة الصحية.

وفي نفس الوقت، ندرك نحن في الهند أن السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لا يمكن أن يكون عملا كالمعتاد. وعلى الرغم من أننا لم نوجد المشكلة، فالهند عاقدة العزم على أن تكون جزءاً من الحل في ما يتعلق بتغير المناخ. ويكمن الحل في انتهاج سياسات تعزز بناء علاقة أكثر شمولا بين النمو والبيئة، بدلاً من التقليد الأعمى لنموذج التنمية الذي قاد البشرية نحو الصدام مع الطبيعة.

وقد سعى رئيس الوزراء مودي إلى القيام بذلك بالعودة إلى الروح الحضارية للانسجام مع الطبيعة، أو التعامل مع الطبيعة باعتبارها شريكا وليست خصما. وتكلم رئيس الوزراء مودي عن تحقيق نفس مستوى التنمية والرخاء والرفاه دون الإنزلاق في طريق الاستهلاك غير الرشيد. ففي اعتقاده أن القيام بذلك لا يعني بالضرورة أن اقتصاداتنا سوف تعاني، بل أنها ستأخذ طباعا مختلفة.

إن أهداف الهند المقررة بشأن إضافة ١٧٥ غيغاواط من الطاقة النظيفة والمتجددة إلى مزيج الطاقة لدينا؛ وتخفيض كثافة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتحقيق نسبة ٤٠ في المائة من توليد الطاقة الكهربائية من مصادر وقود لااحفوري؛ وتهيئة سبل إضافية تتعلق بالغابات للتخلص مما يقدر بـ ٢,٥ إلى ٣ بليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، هي دليل على جديتنا في معالجة الاستدامة البيئية للنمو لدينا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الهند تجاه عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة على نحو فعال وبناء في عمله خلال الأشهر المقبلة.

السيدة الغربللي (الكويت): سيدي الرئيس، يسعدني في البداية أن أؤكد حرص وفد بلدي على المشاركة في أحد أبرز البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعروض أمامنا اليوم. كما أشكر الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجهودهم ومساهماتهم، الذين عملوا جنبا إلى جنب مع بلادي لتذليل العقبات الرئيسية في سبيل الوصول إلى مساهمات فاعلة وأنشطة متميزة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي طوال الدورة الماضية. كما أهنئ السيدة ثريا أحمد عبيد من السعودية لحصولها على جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٥ اعترافا بتفانيها المتميز بإذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالسكان. كما لا يفوتنا أن نهنئ في هذه المناسبة المركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة في كينيا على جهوده لمدة عشرين عاما في إجراء البحوث ذات الصلة بالسكان والصحة والتعليم. ونشيد هنا بقرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المعني بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الخطوات والإجراءات المعتمدة التي من شأنها أن تعزز من دور المجلس بصفته الآلية المركزية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإشراف على الهيئات الفرعية العاملة في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وذلك للارتقاء بعمل المجلس لأداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليه.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن دولة الكويت ستختتم فترة ولايتها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإيمانا منها بدور المجلس وهيئاته الفرعية والهيئات المتصلة به، يطيب لي أن أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الدول على دعمهم لدولة الكويت، حيث انتخبت كعضو في لجنة وضع المرأة لعضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في عام ٢٠١٦، استكمالا للجهود التي تبذلها دولة الكويت في هذا الصدد.

إن ما يواجه المجتمع الدولي بأسره من عراقيل وتحديات، وما شهده العالم خلال الـ ٥ عاما الماضية من أزمات تمثلت بارتفاع عدد الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة الحرارة، الأمر الذي دعا الدول الأعضاء لإعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي تعتبر خارطة طريق نحو أمل جديد نجدد فيه العزم بالعمل حيث يتطلب ذلك أن نكون أكثر تماسكا من أي وقت مضى وندعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره الجهاز الدولي الأعلى المعني بتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، والذي من خلاله نستطيع توفير حياة كريمة تتمثل في المقام الأول لضمان سعادة ودعم رفاهية الشعوب والارتقاء بمستويات المعيشة من خلال اجتثاث الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، والذي يعد أحد الركائز المهمة للقيم الأساسية للأمم المتحدة في إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى صعوبة المرحلة القادمة التي تتطلب منا جميعا بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج التي أسفرت عنها قمة التنمية، وترجمة أهدافها المستدامة السبعة عشر بأبعادها الثلاثة وظاهرة تغير المناخ، متمنين إمكانية تعزيز وتطوير الشراكة بين أجهزة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الجمعية العامة، فضلا عن أهمية تحسين أساليب التقييم والمتابعة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحت مظلة الأمم المتحدة من خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإضافة إلى عضوية دولة الكويت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حرصت بلادي على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية والعمل على تعزيز ومعالجة قضاياها بإيجابيه وفعالية، حيث استضافت بلادي في السنوات القليلة الماضية عددا من المؤتمرات الرفيعة المستوى، الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية، واطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الشراكة والتعاون في المجالين التنموي والإنساني، و لم تدخر الكويت جهدا في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا من خلال مؤسساتها المختلفة، وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية. وقد استمرت بلادي خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت ما نسبته ١,٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا.

وحرصت دولة الكويت على دعم الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاستفادة من المخزون العالمي من المعلومات والخبرات والتجارب التي اكتسبتها منظمة الأمم المتحدة من أجل تحديد المسائل الأساسية والأبعاد الشاملة والأولويات الاستراتيجية للميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، تلتزم دولة الكويت التزاما كاملا بما يصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجانه الفرعية من قرارات وسياسات، كما تولي دولة الكويت أهمية خاصة لأنشطة المجلس التي تسهم في تعزيز التعاون الإقتصادي بهدف دفع عجلة التنمية، وصولا للأهداف التي نرجو جميعا بلوغها وأبرزها القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية، وتحقيق التنمية المستدامة. كما لم تألو دولة الكويت جهدا في تقديم الدعم والمساندة لعمل المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية لتمكينها من القيام بمهامها لمواصلة مساعيها الرامية إلى مساعدة الدول النامية والدول الأقل نموا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بالتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

لعام ٢٠١٥ (A/70/3). وأود أن أشكر السفير أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسفير سايديك، الذي كان رئيس المجلس خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، على إدارتهما الفعالة لعمل المجلس. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على عمل الأعضاء الآخرين في مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى الدعم المقدم من الأمانة العامة.

عقب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، بات من الواضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضطلع بدور أكثر أهمية من ذي قبل. وقد أصبح الآن منبرا لتنسيق أنشطة التنمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. والمناقشات التي جرت خلال عمليات التفاوض الرئيسية هذا العام أظهرت أن النجاح في تنفيذ هذه الخطة الإنمائية التحويلية الطموحة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراكات حقيقية مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية. ويملك المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعرفة والخبرة والمقدرة اللازمة للقيام بذلك، ويستمدها من التعاون مع هيئاته الفرعية، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

إن الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعني أنها تنطبق على جميع البلدان، وهي أيضاً اعتراف بالترابط المتزايد لعالم اليوم. ولكن التكامل هو مبدأ آخر في صميم الخطة، وهو أيضاً أساسي لأعمال منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستويي تحليل السياسات والتنفيذ.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب بشكل خاص عن الشكر والامتنان للعمل الذي تضطلع به الممثلة الدائمة لكولومبيا، السفيرة ميخيا فيليس، وفريق البعثة الكولومبية في إدارة المرحلة الأولى من حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي يتعيّن أن تتبوّأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. إن بلدي، بوصفه نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد اضطلع بالمسؤولية عن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وبالتالي المرحلة الثانية من الحوار. وإننا مقتنعون بضرورة تعديل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم أفضل لتنفيذ الخطة الجديدة. ومن الضروري أن تنفذ بفعالية الولايات المحددة في القرار ٢٢٦/٦٧، على جميع مستويات المنظومة، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بغرض أن تضع المنظومة نفسها في المكان الصحيح في الأجل الطويل.

وقد ثبت أن الحوار فرصة ممتازة لإجراء مناقشات تقنية قيمة وشاملة من منظور يغطي نطاق المنظومة. وقد وضعت الأسس لتحقيق تلك الغاية في رئاسة السفيرة ميخيا فيليس. ومع بدء المرحلة الثانية، يجب أن نصوغ جميع هذه المفاهيم في توصيات عملية تسهم في اتخاذ قرار طموح في الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بهدف تعديل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الدعم الذي توفره لتنفيذ الخطة الجديدة.

وأود أن أختتم بالقول إننا نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الحكومية الدولية الأهم في السعي إلى تحقيق هدفين رئيسيين مترابطين بشكل وثيق: القضاء على الفقر وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وبصفتها عضواً في مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سوف تواصل الأرجنتين العمل لضمان أن يضطلع المجلس بعمله بفعالية.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لجمهورية كوريا على عرضه الممتاز لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/70/3).

تعلّق مصر أهمية خاصة على التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ويأتي ذلك في ضوء مساهمتها في تشكيل برنامج عمل دولي للتنمية المستدامة قائم على الشمولية والاحترام والتضامن. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الجهود على مدى العقود الماضية في مجال التنمية المستدامة، فإن جزءاً كبيراً من القرارات والنتائج التي تتمخّض عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لم تبلغ بعد مستوى التنفيذ الذي نصبو إليه.

لقد نهضت الجمعية العامة دائماً بالقضاء على الفقر وغير ذلك من المسائل الإنمائية ذات الصلة من خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأدت هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة إلى ظهور توافق عالمي في الآراء بشأن رؤية مشتركة للتنمية المستدامة، والتي توجت في الآونة الأخيرة باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. إن خطة عام ٢٠٣٠، التي تشكل منهاجاً إضافياً لإعادة تنشيط أوجه التآزر بين نتائج مختلف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، أكدت على أن تخصيص الموارد لوضع السياسات المناسبة على الصعيدين الوطني والدولي والمتابعة والتنفيذ المتكاملين أمر حتمي لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر الأفكار التالية.

أولاً، إن عدم وجود التزام واضح بتوفير الوسائل الضرورية للتنفيذ والتمويل المتفق عليه دولياً، بما في ذلك للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية، ما زال يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتعمل الاتجاهات الأخيرة من انخفاض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والانخفاض المستمر في تمويل الميزانية البرنامجية لصالح التبرعات فاقم من عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنها تتعارض مع روح النتائج الرئيسية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي تشدد على مبادئ الملكية الوطنية والسيادة وحيّز السياسة الوطنية. وبناء على ذلك، لا تزال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة تفتقر إلى ما يكفي من وسائل التنفيذ، فضلاً عن المناخ الدولي المواتٍ. وينبغي تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية كماً ونوعاً، وينبغي تعزيز المبادرات الدولية الرامية إلى الحد من الديون، وينبغي التوصّل إلى صيغة لمعالجة الاختلال في النظام التجاري الدولي.

ثانياً، في حين أن آليات التنفيذ والمتابعة لهذه النتائج وتنسيقها موجودة بالفعل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الإرادة السياسية لضمان الامتثال لها على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد الدولي، لا تزال بعيدة المنال. وفي واقع الأمر، فإن المبالغة في التركيز على التنفيذ على الصعيد الوطني في البلدان النامية في مرحلة ما، مع عدم إيلاء أي أهمية مماثلة لتنفيذ الالتزامات من جانب البلدان المتقدمة النمو أو على الصعيد الدولي، تنتقص من الطابع الشامل لهذه النتائج وتوجهها العالمي.

ثالثاً، نشدد على أهمية العمل على دعم جهود المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتوفير القيادة السياسية والتوجيه اللازمين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث على جميع المستويات، وضمان تنفيذ ومتابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك وسائل التنفيذ.

رابعا، في ضوء كل هذا، تتطلب المتابعة المنسقة للقرارات المتكاملة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية تحسين أداء المنظمة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة في ذلك الإطار من خلال تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. ولذلك، هناك حاجة

إلى التعامل بحذر فيما يتعلق بإصدار ولايات جديدة أو استبدال آليات المتابعة وعمليات الاستعراض بعمليات موجودة بالفعل.

أخيرا، وفي الختام، من الأهمية بمكان الحفاظ على مصداقية الجمعية العامة ومصداقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعامل مع التحديات التي تواجه التنمية الدولية من خلال التنفيذ الأمين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ومتابعتها على نحو فعال واحترامها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التنفيذ الفعال والمنسق؛ وإلا، فإن عدم التنفيذ العالمي سيسفر في نهاية المطاف عن تآكل مصداقية العمل الدولي المتضافر في مجال التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض دور الأمم المتحدة، وهو احتمال نود جميعا تفاديه ونملك في الواقع الوسائل الكفيلة بذلك.

السيد شافا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير أوه جون، على عرضه الزاخر بالمعلومات لتقرير المجلس لعام ٢٠١٥ (A/70/3).

يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، استجابة عالمية منسقة ومتكاملة. تعتمد الخطة الجديدة مستوى عاليا من الطموح ولذلك يشكل تنفيذها تحديا أصعب بكثير من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية السابقة. وفي حين أن القضاء على الفقر لا يزال في صميم الخطة الجديدة، إلى جانب النهوض بالتنمية المستدامة، فإن التحديات الحاسمة الأخرى – بما في ذلك الناجمة عن تغير المناخ والتحضر وزيادة الاعتماد المتبادل – ازدادت أهمية. وتوجد أيضا أوجه ترابط وارتباط هامة فيما بين أهداف التنمية المستدامة الجديدة وغاياتها. فعلى سبيل المثال، فإن الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، والحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها هي أهداف متكاملة ومترابطة بدرجة كبيرة.

بالتالي، وإذ نرحب بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة، نود أن نؤكد على الدور الهام للمجلس ومنظومته ككل في تناول هذه العلاقات المتبادلة، فضلا عن تكامل وتنسيق الاستجابات السياساتية. سوف يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور أساسي في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على الصعيد العالمي. ولا مغالاة في التشديد على الحاجة إلى تنشيط الشراكة العالمية وينبغي للحوار مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية أن يسهم في تطوير آليات عملية لتعبئة الموارد للتنفيذ.

ونتوقع من لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية الإسهام في تدابير التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف موارد كبيرة من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية. وينبغي تفعيل منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وآلية تيسير التكنولوجيا والمنتدى العالمي للبنية التحتية. ولذلك سيكون من الأهمية الحاسمة بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحديد الكيفية التي سيمضي بها قدما بولايته الهامة للمتابعة. إن معالجة هذه المسائل ستحدد بعض التغييرات اللازمة على جميع المستويات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج.

وبالنظر إلى المسائل التي أبرزناها، فإن موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“ ملائم وحسن التوقيت. ولذلك، من الضروري أن تعمل جميع البلدان معا وتتبادل بانتظام المعلومات بشأن التقدم المحرز في التنفيذ، لا سيما من خلال التقارير الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة. كما أننا نرى دورا هاما تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز وتنفيذ وتيسير متابعة الخطة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/70/3؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البندين ٩ و ١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

جلسة مخصصة تركز على موضوع التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد أبلغت بأنه ما من دولة عضو طلبت أخذ الكلمة في إطار هذا البند. بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من النظر في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.